بين مطرقة «المطالب الشعبية» وسندان الحفاظ على التجربة

البت في استقالة «الوفاق» اليوم وانقسام نيابي حول الموافقة

كتب – محمد الأحمد:

علمت «الأيام» أن مجلس النواب يواجه انقساماً في جلسته الاستثنائية اليوم بشأن الموافقة على استقالة نواب كتلة الوفاق، خاصة بعد البيان الذي أصدره تجمع الوحدة الوطنية والذي تضمن رفضه المنطقي لتلك الاستقالة بسبب الحفاظ على التجربة وعدم إمكانية إجراء انتخابات تكميلية في الوقت الحالي.

وتنظرالليوم ثلاث كتل نيابية «المستقلّين، الأصالة، المنبر الإسلامي» ومستقلّون آخرون في قبول استقالة كتلة الوفاق من مجلس النوّاب، وقال نوّاب ممثّلين عن تلك الكتل أن «الوفاق» ساهمت وبشكل كبير في تأجيج الأوضاع الأمنية، كما قام بعض نوّاب كتلتها بإشاعة أكاذيب وتضليل الرأي العام والتصريح بمعلومات مغلوطة إلى القنوات ووكالات الأنباء الخارجية، وأن «إمضاء» استقالة الوفاق أصبح مطلباً شعبياً، فيما رأى آخرون أن الحفاظ على التجربة الحالية والاكتفاء بالخصم من مكافآت نواب الوفاق يكفي في الوقت الحالي، إلا أن الطرف المصر على قبول الاستقالة يرى أن عجلة مجلس النواب من الممكن أن تستمر حتى دون إجراء انتخابات تكميلية.

وأكّد نوّاب آخرون أن الشارع البحريني يضغط باتجاه الموافقة على تلك «الاستقالة»، وخصوصاً بعد الأحداث الأخيرة والتشويه الذي قام به نوّاب من كتلة «الوفاق» بحق البحرين وأهلها.

وحول جلسة اليوم، أشاروا إلى انهم لم يقرّروا بعد فيما إذا كانت علنية أم سرية وهو ما سيتم اتخاذه في ذات الجلسة إما عن طريق رئيس المجلس أو بطلب تقدمه الحكومة أو في حال تقدم 10 أعضاء من النواب حسب ما تنص به اللائحة الداخلية للمجلس.

علي أحمد

وأكد رئيس كتلة المنبر الإسلامي النائب علي أحمد أن توجه كتلة المنبر سيكون بالتصويت بـ «نعم» لقبول الاستقالة التي تقدم بها نواب الوفاق.

وقال: أنا أتكلم عن نفسي بقبول التصويت بـ «نعم» لافتا إلى أن جلسة الغد (اليوم) ستقتصر فقط على طلب استقالة الوفاق ولن يتخلل جدول الأعمال أي موضوعات أخرى.

وحول ما إذا كانت الجلسة ستكون علنية أم سرية أوضح أحمد أن القرار بيد رئيس المجلس أو بطلب من الحكومة أو إذا تقدم 10 أعضاء لرئيس المجلس بتحويل الجلسة إلى سرية.

أما رئيس كتلة المستقلين النائب عبدالله الدوسري فقد بيّن أن كتلته احدى المتقدمين بطلب الجلسة الاستثنائية للتصويت على طلب الاستقالة، لافتا إلى أن التوجه لدى الكتلة هو التصويت لقبول الاستقالة، إلا أنه أكد في الوقت ذاته أن القرار سيكون مرهونا في مناقشات الجلسة اليوم وعما ستسفر عنه.

وأكد أن أيا من النواب لم يطلب لحد الآن أن تكون الجلسة سرية، لافتا إلى أن الأمر سيتحدد في الجلسة عن طريق رئيس الجلسة أو الحكومة أو 10 من أعضاء المجلس حسب ما تنص عليه اللائحة الداخلية للمجلس.

عبدالله الدوسري

وحول ما إذا كان النواب على تواصل مع نواب الوفاق قال الدوسري: المفترض أن تكون الوفاق هي على تواصل في هذا الوضع، لا نحن.

أما عضو كتلة الأصالة النائب عبدالحليم مراد فقد رأى أن قبول استقالة كتلة الوفاق أصبح مطلبا شعبيا، ولذا فإن كتلة الأصالة سيكون توجهها بالموافقة على طلب الاستقالة.

واعتبر مراد أن الوفاق انجرت للشارع وساهمت بشكل كبير في تدهور الأوضاع خصوصا من بعض نوابها الذين خرجوا على القنوات الفضائية وقاموا بإعطاء معلومات مغلوطة لتشويه صورة مملكة البحرين.

وأوضح مراد أن جميع الخيوط التي كانت موجودة مع الوفاق قد انقطعت بعد أن تدهورت الأوضاع وبعد أن انجرت الوفاق للشارع.

وكان مجلس النوّاب قد ناقش في جلسة سريّة قبل أسبوعين طلب استقالة كتلة الوفاق النيابية والمكوّنة من 18 نائباً، وقد أقضى قرار النوّاب بتأجيل البتّ في طلب الاستقالة لمدّة شهرين، وبرّروا لذلك من اجل إعطاء المزيد من الوقت للمشاورات والمداولات السياسية بين كافّة الأطراف.

عبدالحليم مراد

إلاّ أن نوّاب الكتل تقدّموا قبل أسبوع بطلب إدراج «استقالة الوفاق» مجدداً، وهو الأمر الذي لم تقم به هيئة المكتب، الأمر الذي استدعى مقاطعة تلك الكتل لجلسة الثلاثاء الماضي.

وقاطع جلسة الأمس كل من كتل «الأصالة، المنبر، المستقلّين»، بالإضافة إلى مستقلين آخرين وهم: عدنان المالكي، علي زايد، جاسم السعيدي، وعيسى القاضي. كما تقدّم 10 نوّاب أمس بطلب عقد جلسة استثنائية لمجلس النوّاب اليوم الخميس، وذلك لمناقشة طلب الاستقالة التي تقدّم بها نوّاب كتلة الوفاق، والعشرة أعضاء هم: علي زايد، عبدالرحمن بومجيد، عدنان المالكي، عبدالحليم مراد، محمد إسماعيل العمّادي، عبدالحميد المير، جاسم السعيدي، د.علي أحمد، عادل المعاودة، وغانم البوعينين.

الوحدة الخليجية ستقف بوجه الأطماع الإيرانية في المنطقة.. الحويحي:

مواقف الجمعيات السبع كانت متشددة رغم المحاولات العديدة

أكد عضو اللجنة العليا في تجمع الوحدة الوطنية، ممثل جمعية الوسط العربي الإسلامي، عبدالله الحوحي أنه «في ظل غياب التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي المتمثل في قيام تكتل خليجي وحدوي، ستبقى الأطماع الإيرانية مستمرة في البحرين وغيرها من دول المنطقة»، مشدداً «الناس أصبحت تستشعر أهمية مطلب الوحدة الخليجية التي يجب أن تتبلور في بُعد شعبي ضاغط نحوها، وأذكر في إحدى اللقاءات مع ولي العهد أني طرحت عليه سؤالا محدداً هو: إلى متى ستظلون متفرقين هكذا ومتى ستتحدون؟».

وقال «ما حصل من أحداث كان مخططا له، إذ يبدو أن الذي كان يقود التخطيط اختار موقع الدوار ومستشفى السلمانية بعناية لإدارة العمليات التي حصلت، فالموقع الأول للتمدد وشل الحركة، والثاني كان إحدى نقاط الارتكاز، والتي صاحبتهما حملة إعلامية منظمة، بالإضافة إلى دور المؤسسات الحقوقية التي بنت بعض المجموعات ممن أدار العملية علاقات تعاملية معها تمتد إلى أكثر من 15 عاما، ولذلك رأينا البيانات تصدر من تلك المنظمات دون النظر إلى صحة الموقف أو خطئه، وبالتالي فإن تجمع الوحدة الوطنية أمامه طريق ليقطعه ويصل لمستوى تنظيمي وسياسي وحركي وإعلامي يستحقه، وهذا ما يعمل عليه جاهداً».

وبالنسبة لتواجد عناصر من حزب الله في الأحداث، قال «أعتقد أنها كانت موجودة، وهذا ما تثبته القدرة الحركية والتنظيمية للمجموعات».

وكشف خلال ندوة في ملتقى الوسط الثقافي مساء أمس عن أحداث آخر اجتماع بين التجمع والجمعيات السبع، فقال «قبل دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين، استدعى ولي العهد أعضاء اللجنة العليا في تجمع الوحدة الوطنية يوم الأحد الموافق 13 مارس الجاري، ليؤكد أكثر من مرة ضرورة التوصل إلى اتفاق مع الجمعيات السبع بأي طريقة كانت ومن ثم سيبدأ الحوار حالاً، إذ قال: أرجوكم أن تصلوا معهم إلى اتفاق بأي طريقة، وغداً (الاثنين) نبدأ الحوار. ومنا يجب أن تكون المسألة واضحة باعتبار أن ولي العهد كان تحت ضغط شديد للدفع بعملية الحوار، وكل ما قاله لنا هو ضرورة الاتفاق حول أي صيغة دون وجود إملاءات من الحكومة للتجمع»، مضيفاً «كان لدينا لقاء في ذات اليوم مع الجمعيات السبع، فمن حين أنهينا لقاءنا مع ولي العهد، توجهنا إلى الجمعيات التي كانت متجمعة في مقر جمعية الوفاق».

عبدالله الحوحي

وتابع «عند الساعة الخامسة مساءً كنا في جمعية الوفاق، وبالمناسبة ما جاء في بيان الجمعيات حول هذا اللقاء يحوي الكثير من المغالطات، إذ اننا طرحنا في بادئ الأمر جدول أعمال يشمل نقطتين هما التهدئة والحوار، فاقترح أمين عام الوفاق الشيخ علي سلمان البدء بمناقشة بند الحوار، وهذا ما كان»، منوهاً «طرحنا ما عندنا من مبادئ وهي في الجوانب الدستوري والسياسي وتنظيم الدولة والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية، فأشاروا إلى أن ما يهمهم حالياً هو الجانب الدستوري، فقرأ الشيخ عبداللطيف آل محمود ما يراه التجمع من مبادئ في هذا الجانب وهي مفهوم المملكة الدستورية والتعديل الدستوري ونظام المجلسين وصلاحيات كل مجلس بتقسيماتهما العددية والدوائر الانتخابية والصوت الانتخابي والإشراف على الانتخابات وفكرة تداول السلطة أو ترشيح رئيس مجلس الوزراء، فرد الشيخ علي بقوله إن: هذه القضايا هي ما نطرح، لكن لدينا مطلب رئيسي هو أن يكون هناك مجلس تأسيسي يضع دستوراً جديداً، فإذا وافقتم على هذا المطلب أتعهد بإنهاء كل ما يحدث، فقلنا لهم إن: هذه الشروط تعجيزية، لأن هذا تجاوز للميثاق الوطني ودستور 73. ردوا بقولهم إن: هذا هو الحل الوحيد»، مشيراً «الجمعيات السبع سلمتنا شروطها للحوار وهي تهيئة أجواء الحوار بإقالة الحكومة وقبول طرف الحكم بمبادئ الحوار وإلغاء دستور 2002 والدعوة لانتخابات مجلس تأسيسي وحق الشعب بانتخاب مجلس نيابي ينفرد بكامل الصلاحيات وانتخاب الحكومة وتوفير الضمانات لتحقيق الاتفاقيات وإعادة توزيع الدوائر الانتخابية على أساس التماثل الانتخابي في نقل الأصوات للجميع».

وأوضح «دخلنا في سجال طويل حول أنه لا يمكن أن يقدم أحد شروطه ويتوقع تحقيقها بنسبة 100٪، إذ يجب أن تكون هناك مرونة وحركة، كما أننا قلنا لهم إن البحرين ليست منفردة فهي ضمن منظومة خليجية، وبالتالي هناك حالة من الالتحام بين هذه المنظومة، بالإضافة إلى أن الوضع الدولي يقول إن هناك تعاطفاً مع مبدأ الحوار، ولذلك فإنه من المطلوب أن يكون هناك نوع من الزحزحة لبعض التشددات لنناقش كل هذه القضايا المتفق عليها باستثناء بعض الأمور الثانوية، ولكن للأسف كان هناك إصرار غريب جداً بضرورة الموافقة على مجلس تأسيسي ودستور جديد، وهنا تساءل علي سلمان: لماذا الخوف؟، نحن نضمن لكم في المجلس التأسيسي أن نعطيكم نسبة تصويت بمقدار 60٪!: بمعنى أن إقرار مواد الدستور الجديد ستكون وفق هذه النسبة، وهو ما كان محسوباً لديهم بدقة، باعتبارهم يمثلون 58٪ من الأصوات الانتخابية، وبالتالي فإن هذه النسبة مضمونة لديهم لتمرير أي دستور يعتقدونه».

وواصل «انتقل الموضوع تلقائياً إلى نقطة التهدئة، فقلنا لهم: أنغوا العصيان المدني، فردوا علينا: لا نلغيه، ثم قلنا: أوقفوا ما يحدث في المدارس، فقالوا أيضاً: لا توقفه، وكذلك بالنسبة لمستشفى السلمانية، فردوا أن الوضع باق على حاله حتى تتم الاستجابة لمطالبنا!»، مشدداً «بينا لهم أن هناك خطورة في البلد بإقبال الأوضاع على حرب أهلية، والكل يعلم معنى هذا الأمر المتمثل في أن المنتصر بيننا مهزوم، لكن للأسف لم يتحلحل موقفهم ولو مقدار شعرة، وهنا أبين أنها لأول مرة أجد موقفاً متصلباً متشدداً لهذه الدرجة، فارتفعت الأصوات بكلام يحمل تطاولا عندما قالوا إن: كل من يقف في الشوارع بلطجية، وغيرها من ألفاظ وشحنات من الكلام السلبي، ساهم في إنهاء الاجتماع الذي طال أربع ساعات ضاعت دون الوصول إلى نتيجة تُذكر إلا من بيان عام مشترك أرى فيه شخصياً أنه لا يغني ولا يسمن من جوع، لأن طلب التهدئة من الناس دون رؤية تغيير الوضع الملتهب في الشارع يُعد عبثاً»، لافتاً «اقترحنا هنا تشكيل لجنة مصغرة تضم مندوبين أو ثلاثة من كل طرف لتتبين المواقف، لكنهم رفضوا الاقتراح». ونوه «أثناء الجلسة، وصل خبر يقول إن قوات درع الجزيرة دخلت البحرين، فقال علي سلمان لسكرتاريته جهزوا بياناً لطلب النجدة، وفي الحقيقة لم أسمعه يشير إلى جهة النجدة التي سيلجأ لها، لكن كلا الشيخين عبداللطيف آل محمود وناجي العربي يقولان إنهما سمعاه يقول سأطلب النجدة من إيران».

وأكمل «عندما خرجنا من عندهم في حوالي الساعة التاسعة والربع مساءً، كان ولي العهد ينتظرنا، وأثناء اجتماعنا معه اتصل الملك ليستفسر عن نتيجة اللقاء، فبينا أننا لم نستطع الوصول إلى نقطة حوار، وكان التأثر بادياً على ولي العهد، إذ قال إن المجلس التأسيسي غير مطروح أبداً، لافتاً إلى المبادئ السبعة التي تكلم عنها سابقاً من مجلس نيابي كامل الصلاحيات ومجلس شورى معطل لا يدخل في التشريع إنما يستطيع تعطيل التشريعات كما هو حاصل في النظام البريطاني وقضية التجنيس والدوائر الانتخابية والفساد والجانب الاقتصادي».

5 شوريين يتراجعون عن الاستقالة

أصدرت الأمانة العامة بمجلس الشورى بياناً قالت فيه ان 5 أعضاء من مجلس الشورى كانوا قد تقدموا بطلب إعفائهم من عضوية الشورى تراجعوا عن ذلك وتقدّموا أمس بطلب سحب طلبات إعفائهم، لافتة إلى انه تم استعراض هذه الطلبات في اجتماع مكتب المجلس أمس وتقرّر اعتبار طلبات الاعفاء كأن لم تكن. من جانبه، أكد عضو مجلس الشورى محمد حسن رضي في تصريح لـ «الأيام» انه سحب استقالته بدافع المشاركة في عملية الإصلاح للمبادرة في ترطيب الجو وتهدئة الاوضاع، وقال «كما ان دعوة ولي العهد لفتح باب الحوار حثت الجميع للمشاركة في حل الأزمة ونحن ارتأينا ان نشارك في تهدئة الوضع من خلال موقعنا الرسمي كأعضاء بمجلس الشورى».

من جانبه، اكد العضو سيد حبيب مكي هاشم ان الهدف من تقديمه للاستقالة كان بسبب الإجراءات الأمنية، وقال «ارتأينا ان ابتعادنا عن المجلس ليس في صالح الشعب كما انه يجب ان نقف مع الملك لتخطي الأوضاع الراهنة بالمنطقة».

إلى ذلك، قال العضو الدكتور ناصر المبارك «ان تقديم الاستقالة كان بسبب الظرف الأمني والضغط النفسي والاجتماعي الذي وقعنا فيه في الفترة الماضية كما ان التحشيد الإعلامي كان له دور في تقديمنا الاستقالة، مؤكدا ان الوضع الأمني قد استقر لهذا السبب يجب علينا العودة للمجلس والمشاركة في دفع عجلة التنمية».

البرلمان العربي يؤكد حق البحرين في حماية أمنها ويحذر من التدخل الأجنبي

أكد عضو لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس النواب النائب غانم البوعينين أن البرلمان العربي الانتقالي أكد في اجتماعه مؤخرا على حق البحرين في استخدام الطرق المشروعة والوسائل الممكنة كافة حماية لأمنها الوطني، وصونا لوحدتها الترابية وفقا للاتفاقيات المشتركة بين دول الخليج العربي.

وأعرب البرلمان العربي في قرار صدر في ختام أعمال دورته الطارئة التي عقدت بمقر الجامعة العربية أمس الأول عن الرفض المطلق لأعمال العنف التي تستهدف النيل من مكتسبات الشعب البحريني، وترويع المواطنين، وتهدف إلى القضاء على أية إصلاحات ديمقراطية في مملكة البحرين.

وشدد البرلمان العربي الانتقالي على الرفض المطلق للتدخل الأجنبي في شؤون مملكة البحرين الداخلية أيا كانت مبرراته أو دوافعه.

وقد مثل مملكة البحرين في أعمال المؤتمر النائب غانم البوعينين.

كما أكد البرلمان العربي الانتقالي على شرعية دخول «درع الجزيرة» إلى البحرين، مناشداً الأطراف المعنية في المملكة التوجه نحو الحوار الوطني الجاد والبناء الذي دعا إليه ولي عهد مملكة البحرين من دون شروط مسبقة . وقال البوعينين: إن البرلمان العربي الانتقالي كان حريصاً من خلال بيانه على ضرورة تضافر الجهود من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية وتحقيق الوفاق الوطني بين مختلف مكونات شعب البحرين، مؤكدا الرفض التام لأي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للبحرين، والتمسك بهوية المملكة العربية الإسلامية.

بسم الله الرحمن الرحيم
﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ۝ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ۝ فَادْخُلِي فِي عِبَادِي ۝ وَادْخُلِي جَنَّتِي ۝﴾
صدق الله العظيم

يتقدم

وزير الطاقة

والرئيس التنفيذي لهيئة الكهرباء والماء ونواب الرئيس

التنفيذي ومديري الإدارات و منتسبي الهيئة

ومديري الإدارات ومنتسبي الهيئة

بأحر التعازي والمواساة إلى عائلة المرحوم

علي سلمان علي

الموظف بإدارة نقل المياه

ضارعين إلى المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع

رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله

وذويه الصبر والسلوان .

(إنا لله وإنا إليه راجعون)